

Distr.
GENERAL

TD(XII)/PC/2
5 February 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



اللجنة التحضيرية للأونكتاد الثاني عشر

جنيف، ٢٦ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨

تقرير جلسة الاستماع إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص

جنيف، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

١- قررت اللجنة التحضيرية للأونكتاد الثاني عشر، التي أنشأها مجلس التجارة والتنمية في دورته الرابعة والخمسين، في اجتماعها المعقود في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أن تعقد جلستي استماع إلى المجتمع المدني تدوم كل منهما نصف يوم. وقد عُقدت الأولى يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وستعقد الثانية يوم ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨.

أولاً - ملاحظات افتتاحية

٢- عقب كلمة الترحيب التي ألقاها رئيس مجلس التجارة والتنمية، أفاد الأمين العام للأونكتاد بأن الدورة الثانية عشرة لمؤتمر التجارة والتنمية (الأونكتاد الثاني عشر) ستتضمن منتدى للمجتمع المدني، وأبرز أن منتدى الاستثمار العالمي، الذي سيعقد قبيل الحدث الرئيسي، سيضم مشاركين من القطاع الخاص والمجتمع المدني وخبراء. وتطرق إلى أهم استنتاجات التقرير الذي قدمه إلى الأونكتاد الثاني عشر وأعرب عن أمله في أن تحدد جلسة الاستماع السبل التي يمكن بها للأونكتاد تحسين عمله.

ثانياً - الموضوع الفرعي ١

تعزيز الانساق على جميع المستويات من أجل التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر في إطار عملية وضع السياسات العالمية، بما في ذلك مساهمة النهج الإقليمية

٣- أكدّ عديد المشاركون أن الأونكتاد هو هيئة التنسيق المعنية بالتجارة والتنمية وما يتصل بذلك من مسائل داخل منظومة الأمم المتحدة. ودعوا إلى تعزيز ولاية الأونكتاد في مجال التجارة والتنمية. وسيكتسب ذلك أهمية

خاصة في وقت وصلت فيه جولة الدوحة للمفاوضات التجارية إلى طريق مسدود وتبين فيه أن التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ليس كافياً. وفي هذا السياق، رأى المشاركون أن الأونكتاد ينبغي أن يُكلف بولاية واضحة للعمل على بلورة رؤية جديدة لمساهمة التجارة في التنمية. وشددوا على أن الأونكتاد ينبغي أن يركز على ميزاته النسبية، مثل خبرته في مجالات محددة، وألا يحاول معالجة جميع القضايا المتصلة بالنظام المالي والنقدي الدولي وتناسق ذلك النظام.

٤- وأبرز عديد المشاركين ضرورة محافظة الأونكتاد على استقلاله الفكري. ورأى البعض منهم أن من المهم إعادة النظر في النموذج الاقتصادي السائد واقتراح بدائل، فضلاً عن تقييم القواعد التجارية والآثار الممكنة لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية على حقوق البلدان في التنمية. ورأى المشاركون أن بحوث الأونكتاد وتحليله ينبغي أن تستبق الأحداث كي تطعن في البعض من الآراء السائدة. وقال أحد المشاركين إن الأونكتاد الثاني عشر ينبغي أن يقيم حالة الجمود في جولة الدوحة ويقرّ بفشل النظم التجارية والمالية الدولية في التصدي على النحو المناسب للتحديات التي تواجهها البلدان النامية. وستشهد تلك التحاليل الطريق لبذل جهد تعاوني صادق في سبيل وضع نموذج عولمة مستدام. وأضاف أحد المشاركين أن البشر ينبغي أن يكونوا في صميم التحاليل التي يجريها الأونكتاد، وأنه لا بد من زيادة التشديد على هذه النقطة في تناول مسألة توزيع فوائد العولمة. ودعا مشارك آخر إلى دمج مسألة استحداث فرص العمل اللائق والمنتج في أعمال الأونكتاد.

٥- واشتكى عديد المشاركين من التركيز المفرط على تحرير الاقتصاد باعتباره الشرط الأساسي للنمو. وقالوا إن هذا النهج أدى إلى ظهور شق للرأبحين وآخر للخاسرين، مما يدل على أن اتباع النهج الواحد الموالي لجميع الحالات لا ينفع. وعلى الصعيد العالمي، ما زالت الأحداث التي شهدتها مؤخراً الاقتصاد العالمي تثبت أن قوى السوق قد لا تكون غير مجدية فحسب، بل يمكن أيضاً أن تضر بالتماسك الاجتماعي والعلاقات بين الرجل والمرأة، وأن تسبب في الآن ذاته مزيداً من الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي على المستويات الوطنية. وتساءل البعض عن معنى "الكفاءة في توزيع الموارد". وسأل بعض المشاركين عما إذا كان يتعين تقييم الكفاءة على أساس النمو الاقتصادي أم استحداث فرص العمل أم وصول الجميع إلى التعليم والصحة.

٦- وأبرز أحد المشاركين أن اتفاقات التجارة الحرة يمكن أن تقوض النظم الإقليمية ومتعددة الأطراف. وتقويض النظم الإقليمية من شأنه أن يلحق ضرراً خاصاً بالتنمية، بما أن الاتفاقات الإقليمية تؤدي دوراً مهماً في التنمية عن طريق تجميع الاحتياطات وتوسيع الأسواق والتنوع. وأكد مشارك آخر أن المفاوضات التجارية تبقى أولوية البلدان المتقدمة، وأنه لا بد من وضع ترتيبات خاصة للبعض من أقل البلدان نمواً بما أنه ليس باستطاعة جميع البلدان أن تعقد الالتزامات ذاتها فيما يتصل بالقواعد التجارية. كما أشار مشاركون إلى أن التعريفات المرتفعة والحواجز غير التعريفية في التجارة بين بلدان الجنوب مسألة مهمة لا بد من تناولها.

٧- وربط عديد المشاركين بين الاتفاقات التجارية، لا سيما اتفاقات التجارة الحرة، والحيز السياسي المفقود بسبب هذه الاتفاقات. ويرى البعض أن المؤسسات المالية والاتفاقات التجارية الثنائية تتيح مرونة قليلة. والمكاسب المحدودة والوهمية الممكن تحقيقها في النفاذ إلى السوق مقابل تنازلات في مسائل أخرى تتصل بالتجارة، مثل الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية، يمكن أن تعرقل التنمية. ونوه عدة مشاركين بمفهوم الحيز السياسي، وشددوا على أنه ينبغي ألا يُقيّد بحواجز إيديولوجية، ودعوا البلدان المتقدمة إلى عدم إلغائه. غير أن مشاركاً آخر بيّن أن

القواعد القائمة تتيح للبلدان النامية سبل المرونة، ويمكن أن يتمثل دور الأونكتاد في التعمق في كيفية استخدام سبل المرونة تلك أحسن استخدام.

٨- وشدد أحد المشاركين على أهمية زيادة المعونة، إذ لا تزال وعود البلدان المتقدمة بزيادة نسبة المعونة إلى الدخل القومي الإجمالي دون هدف ٠,٧ في المائة. وقال مشارك آخر إنه ينبغي الفصل بوضوح بين المعونة من أجل التجارة وتمويل التنمية، ولا بد من وضع معايير موضوعية للرصد والتقييم. وبيّن مشارك آخر أن بعض الجهات المانحة قد تعهدت بزيادة المعونة، بما في ذلك المعونة من أجل التجارة، وأن الأونكتاد يمكن أن يؤدي دوراً مهماً في تنفيذ تلك المعونة.

ثالثاً - الموضوع الفرعي ٢

القضايا الرئيسية في مجالي التجارة والتنمية، والحقائق الجديدة في جغرافيا الاقتصاد العالمي

٩- شدد عدة مشاركون على أنه لا ينبغي مطالبة البلدان النامية بتقديم أكثر مما يسعها تقديمه في المفاوضات التجارية الإقليمية أو متعددة الأطراف. فسيحدّ ذلك من حيزها السياسي فيما يتعلق بتطبيق تدابير تتوافق واحتياجها الإنمائية وسيعارض مع مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية. وينطبق ذلك فيما يتصل بقضايا الملكية الفكرية، التي ترتبط بنقل التكنولوجيا وأسعار الأدوية أو التجارة في الخدمات في الأسلوب ٤ المتعلق بنقل العمال والمهارات. وشدد مشاركون على أن الحواجز الإيديولوجية ينبغي ألا تقيد الحيز السياسي هذا. فالمعاملة بالمثل في المفاوضات التجارية لا تخدم مصلحة البلدان النامية بحكم ضعف مكانتها وقدراتها. والمكاسب المحدودة والوهمية الممكن تحقيقها في النفاذ إلى السوق بواسطة اتفاقات التجارة الحرة أو الاتفاقات التجارية الإقليمية مقابل تنازلات في مسائل أخرى من قبيل الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية مكاسب لا تستحق التضحية من أجلها.

١٠- وأكد أحد المشاركين أن الأفضليات التي تتيحها هذه الاتفاقات ستقلص كلما انتشرت تلك الاتفاقات. كما شدد البعض على أن اتفاقات التجارة الحرة والاتفاقات التجارية الإقليمية يمكن أن تقوض النظام التجاري المتعدد الأطراف. غير أن عدة مشاركون أكدوا فوائد الاتفاقات التجارية الإقليمية المبرمة بين بلدان الجنوب، وهي اتفاقات تتيح لجميع الاحتياطات المالية وتوسيع الأسواق والتنوع، وتنعش الاستثمار وتبادل أفضل الممارسات. وطلب من الأونكتاد أن ينكب على الاتفاقات التجارية الإقليمية وأن يعمل على جعلها تتوافق مع النظام التجاري المتعدد الأطراف ومع الأهداف الإنمائية. وشدد أحد المشاركين على ضرورة ربط السياسات التجارية بالظروف العالمية درءاً للعنف والمشاكل الاجتماعية.

١١- وألح ممثلو مجموعة إقليمية من البلدان النامية على أن تتوافق الطلبات التجارية الموجهة إلى البلدان النامية مع مستويات تنميتها وقدراتها، مع مراعاة الفوارق فيما بينها، لا سيما الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والاقتصادات القابلة للتأثر. والقواعد التجارية القائمة تتيح بالفعل للبلدان النامية ما يكفي من أوجه المرونة، ويمكن أن يتمثل دور الأونكتاد في التعمق في بحث أفضل الطرق لاستخدام تلك المرونة، وذلك في حدود ميزته النسبية ودون التطرق إلى وضع القواعد أو تناول قضايا تشملها ولايات منظمات أخرى. وأكد المشاركون أيضاً أن مفاوضات جولة الدوحة تظل أولوية مجموعتهم، لكن من اللازم المضي قدماً على مسالك موازية لتمكين

البلدان من إحراز تقدم في المجالات التي لا تتناولها منظمة التجارة العالمية مثل الاستثمار أو المنافسة أو المشتريات الحكومية. ولتجنب تفويض النظام التجاري المتعدد الأطراف، يمكن أن تعتمد منظمة التجارة العالمية ضوابط مناسبة وواضحة. ولا بد من التصدي لمسألة الحواجز التعريفية المرتفعة التي تعوق التجارة فيما بين بلدان الجنوب.

١٢ - وشدد عدة مشاركين على أهمية وخطورة المشاكل المتصلة بالسلع الأساسية، بما في ذلك (أ) اعتماد عدد كبير من البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، اعتماداً مفرطاً على السلع الأساسية والصادرات؛ و(ب) انحصار مساهمتها في التقسيم الدولي للعمل في هذا الدور المحدود؛ و(ج) وشدة تقلب الأسعار؛ و(د) استمرار انخفاض أسعار بعض السلع الأساسية وانتعاش أسعار سلع أخرى، مما يسبب مشاكل للبلدان النامية المستوردة للنفط والأغذية؛ و(هـ) أوجه الارتباط بالفقر في البلدان النامية؛ و(و) المساعدات وغيرها من أوجه الدعم التي تقدمها البلدان النامية لمنتجاتها الزراعيين؛ و(ز) توزيع مكاسب القطاع بحيث تعود معظم الأرباح إلى المجهزين والموزعين في البلدان المتقدمة بينما لا يتلقى المنتجون في البلدان النامية سوى حصة ضئيلة. وأبرز جميع المتحدثين في هذا الموضوع أن الأونكتاد ينبغي أن يهتم بهذا المجال من باب الأولوية. وطلب أحد المشاركين أن يقدم الأونكتاد المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة على الحصول على أسعار أفضل وإقامة شراكات مع المستثمرين وربط صلات تجارية مع صغار المنتجين الزراعيين في أفريقيا.

١٣ - وإضافة إلى مسألة التركيز في قطاع السياحة، أثارت مسألة تركيز تجارة الأغذية والملابس بالتجزئة في أسواق البلدان المتقدمة - وما ينتج عن ذلك من ممارسات أو قوة شرائية للشركات منافية لقواعد المنافسة. وطلب إلى الأونكتاد أن يعالج الاستجابات لتلك المشاكل على صعيد السياسات. وأكد مشاركون صعوبة النفاذ إلى أسواق البلدان المتقدمة بسبب الحواجز غير التعريفية، وطلب إصلاح نظام وضع المعايير الدولي بحيث يُدمج البلدان النامية على نحو أفضل ويحول دون هيمنة مصلحة الشركات. وأبرز جميع المتحدثين أهمية المعونة من أجل التجارة بهدف مساعدة البلدان النامية على إنعاش قدراتها التجارية وقدرتها على المنافسة، وشدد على أن الأونكتاد ينبغي أن يؤدي دوراً مهماً في تقديم تلك المعونة. وطلب إلى الأونكتاد أيضاً تقديم المساعدة من أجل إنعاش إقامة المشاريع في الاقتصاد غير المنظم في البلدان النامية.

رابعاً - الموضوع الفرعي ٣

تعزيز البيئة الملائمة على جميع المستويات لتدعيم القدرة الإنتاجية والتجارة والاستثمار: تعبئة الموارد وتسخير المعرفة لأغراض التنمية

١٤ - ركزت المناقشات في إطار هذا الموضوع على النتائج السلبية الناجمة عن سياسات وممارسات الاستثمار الحالية في العديد من البلدان النامية. ورأى معظم الممثلين أن مسألتي ارتفاع تكاليف اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والسباق إلى القاع بين البلدان النامية لا تحظيان باهتمام كاف. ولا بد من إعادة التوازن بين مصالح البلدان المضيفة وقواها العاملة والمجتمعات المحلية فيها وتنميتها المستدامة وبين مصالح المستثمرين الأجانب.

١٥ - لذلك دُعي الأونكتاد إلى المساهمة في استجابات السياسات بواسطة القيام بتحليل قطاعي وقطري من حيث الجدوى ومن حيث العلاقة بين النوعية والكمية للتبعات الاقتصادية والاجتماعية وتلك المتصلة بالعمل

والبيئة والضرائب ونوع الجنس الناجمة عن السياسات الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وسيتطلب ذلك إعادة النظر في المعايير والمنهجية التي يستخدمها الأونكتاد في عمليات استعراضه لسياسات الاستثمار. واقتُرحت معايير أخرى لإجراء تقييم مستوفي لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن منظور أصحاب المصلحة المتعددين، وتشمل هذه المعايير تأثير تلك السياسات على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية واستئصال شأفة الفقر واحترام حقوق الإنسان وحقوق العمل وحماية البيئة وضمان رفاه السكان (بتوفير مستويات لائقة من الدخل والسكن والرعاية الصحية مثلاً).

١٦- ورأى مشاركون أن الأونكتاد ينبغي أن يشجع المستثمرين الجيدين على مواصلة العمل كنماذج تحتذى، بهدف تجاوز المسؤولية الاجتماعية للشركات واعتناق المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تيسير نقل التكنولوجيا والمعارف إلى البلدان النامية.

خامساً - الموضوع الفرعي ٤

تعزيز الأونكتاد: تدعيم دوره الإنمائي وتأثيره وفعاليته المؤسسية

١٧- اتفق مشاركون من منظمات المجتمع المدني ومندوبون من الدول الأعضاء بشأن أهمية تعزيز الأونكتاد بحيث يؤدي دوره على نحو كامل بصفته المنظمة الدولية الوحيدة المعنية بقضايا التجارة وما يتصل بها من زاوية إنمائية.

١٨- وكما أشار إليه عدد كبير من منظمات المجتمع المدني ووفود الدول الأعضاء، يقتضي تعزيز الأونكتاد ضمان استقلاله الفكري. إذ يُنظر أن يقوم الأونكتاد بتحليل مواطن قصور النظام المتعدد الأطراف وتقديم خيارات بديلة والظعن في الرؤى القائمة. وفي هذا الصدد، شجعت عدة منظمات من المجتمع المدني الأونكتاد على مواصلة إدماج بعد إنمائي قوي في عمله وتدعيم الاعتبارات الإنسانية.

١٩- وقدمت منظمات المجتمع المدني مقترحات محددة بشأن الهيكل المؤسسي للأونكتاد، بما يشمل:

(أ) إنشاء آلية رصد ومتابعة للتحقق من تنفيذ القرارات؛

(ب) السماح لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات المجتمعية والبرلمانيون والقطاع الخاص، بالمساهمة في نقاشات الأونكتاد الحكومية الدولية (والمناداة في هذا السياق بالسماح للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بالمشاركة في نقاشات الأونكتاد الحكومية الدولية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)؛

(ج) تدعيم دور الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

٢٠- وبصفة أعم، اقترح عدة مشاركين أن يأخذ عمل الأونكتاد في الحسبان الأولويات الوطنية ويركز على النتائج ويستخدم استراتيجيات مختلفة بحسب الظروف الوطنية الخاصة ويراعي بالكامل القيود الناجمة عن سياق

العولمة. وعلاوة على ذلك، شُجع الأونكتاد على التعاون في عمله مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة واعتماد أفضل الممارسات.

٢١- وبُنيت عدة منظمات من المجتمع المدني أن تدعم دور الأونكتاد لا يقتصر على تعزيز الهيكل المؤسسي للأونكتاد وإنما يعتمد أيضاً على اختيار المسائل الموضوعية التي ينبغي أن يساهم فيها الأونكتاد. وعلى سبيل المثال، توقعت عدة منظمات من المجتمع المدني أن يكون الأونكتاد قادراً على العمل في مجال عدد أكبر من القضايا المهمة للتنمية والحاسمة في السياق الحالي. من ناحية أخرى، أكدت مجموعة من الدول الأعضاء أن إعطاء الأولوية لعمل الأونكتاد ضروري لجعله فعالاً.

٢٢- ونوهت عدة منظمات من المجتمع المدني بالدور الذي يؤديه الأونكتاد في مجال العلوم والتكنولوجيا، والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبُنيت أهمية نقل التكنولوجيا لتحقيق التنمية. وعلاوة على ذلك، طلب عدد من منظمات المجتمع المدني أن يكتف الأونكتاد، بحكم رؤيته الإنمائية، مشاركته في قضايا حقوق الملكية الفكرية. وفي ذلك الصدد، نوهت مجموعة من وفود الدول الأعضاء بدور المنظمة العالمية للملكية الفكرية بصفتها المنظمة الدولية المعنية بالملكية الفكرية وبجدول أعمال التنمية الذي اعتمدته مؤخراً.

٢٣- ويشكل إدماج بعد يتعلق بنوع الجنس في عمل الأونكتاد، وبخاصة ضمان أن يشمل تقييم السياسات السليمة تقييماً يُراعى فيه نوع الجنس، شاغلاً آخر بالنسبة لعدة منظمات من المجتمع المدني. وفي ذلك الصدد، أكدت مجموعة من الدول الأعضاء أهمية أبعاد نوع الجنس واقتُرحت التعمق في مناقشة أفضل طريقة يمكن التصدي بها لشواغل نوع الجنس في عمل الأونكتاد.

٢٤- وأشار المشاركون أيضاً إلى مجالات موضوعية أخرى يمكن أن تسهم فيها بحوث الأونكتاد، ويشمل ذلك:

(أ) التصدي لتأثير اتفاقات التجارة الحرة على التنمية؛

(ب) تحسين فهم الوضع الاقتصادي بهدف دعم أفضل الممارسات في تخفيف عبء الدين؛

(ج) تحسين سياسات المنافسة بين بلدان الجنوب وتشجيع النفاذ إلى السوق بغية دعم ازدهار الصادرات الأفريقية؛

(د) التصدي للتحدي الذي يشكله ارتفاع أسعار الوقود الأحيائي بالنسبة إلى التجارة والحق في الغذاء؛

(هـ) تعزيز البحوث المتعلقة بالتأثير الاقتصادي والبيئي للصناعات الاستخراجية؛

(و) إنعاش عمل الأونكتاد المتعلق بالشركات عبر الوطنية لضمان معالجتها لقضايا البيئة وحقوق الإنسان؛

(ز) القيام بالبحث والتحليل اللذين يتناولان التأثير الاجتماعي الاقتصادي الناجم عن الأوبئة - مثل الإيدز - وتغير المناخ.

٢٥- وبيّنت مجموعة من الدول الأعضاء، وقد أيدت الكثير من المقترحات المذكورة أعلاه بخصوص المجالات الموضوعية التي ينبغي أن يعكف عليها الأونكتاد، أن تدعيم الأونكتاد يقتضي تعزيز آليته الحكومية الدولية وتفيد مساعدته التقنية بولايته وخضوعها لمراقبة محفل متعدد الأطراف.

٢٦- ورأت مجموعة أخرى من الدول الأعضاء أن تعزيز الأونكتاد يعتمد على قدرته على جعل أعضائه يتكلمون بصوت واحد وتوطيد الصلات بين دوائمه الثلاث وتشجيع النقاشات (ونشرها) المفضية إلى نتائج وتغيرات ملموسة في السياسات والممارسات.

- - - - -